

١٤ - البيرة

حوض (٣١٠٦٠) صبيحة (٣١٠٦١) عراق عمر (٣١٠٦٢) حريقه ابو حرب (٣١٠٦٦) العرقان (٣١٠٦٧) الميدان (٣١٠٦٨) رأس حسين (٣١٠٦٩) الشرفة (٣١٠٧٠) - الشرفة (٣١٠٧١) رأس حسين (٣١٠٧٤) الشعب الاحمر والدوارة (٣١٠٧٥) الشرفة والدوارة (٣١٠٧٦) الصافح والبص (٣١٠٧٨) الوعر والقيور (٣١٠٧٩) البيادر والشرقية وخرس القار .

١٥ - اريحا

حوض (٣٣٠٠٠) البلدة القديمة (٣٣٠٠١) دار سيد القوقا (٣٣٠٠٢) صبيحة الشاهية (٣٣٠٠٣) صبيحة القبلية (٣٣٠٠٤) درب الحبش (٣٣٠٠٥) الرومة والمدرسة (٣٣٠٠٦) جدر البلد (٣٣٠٠٧) القصب (٣٣٠٠٨) قطر النمر ودار سيد المحتا (٣٣٠٠٩) البياض والبطايط (٣٣٠١٧) البزة وام قرينات (٣٣٠١٨) الشقاق (٣٣٠٢٥) واصل الغربي (٣٣٠٢٦) المصنع (٣٣٠٢٧) واصل شعب فرح (٣٣٠٢٩) ام الطوايين (٣٣٠٣٠) الدبة وابو مصلح (٣٣٠٤٤) الديوك (٣٣٠٥٥) النبي موسى .

١٦ - العقبة

حوض البلد .

١٧ - الرمثا

حوض (٨) الدوار (١٧) مدق الزبيب (٢٢) الشياح الشمالي (٢٣) حوض البلد (٣٦) جلهم (٣٨) الجملة .

١٨ - المفرق

حي (١) الخندق (٢) ابن خثمان (٣) الحمجازية (٤) السورين (٥) السكة (٧) طريق عمان (٨) السوق (٩) المايات (١٠) الحوامدة (١١) المختلط (١٢) التل (١٣) الجنوب (٢١) الشمالي (٢٢) الجنوبي الغربي (٢٣) الجنوبي .

١٩ - نابلس

حوض (٢٤٠١٥) ، (٢٤٠١٧) حلة الغرب (٢٤٠٣٠) ، (٢٤٠٣٨) ، (٢٤٠٤٠) ، (٢٤٠٣٩) حلة الحيلة (٢٤٠٤١) حلة القيسارية (٢٤٠١٤) (٢٤٠٢٥) الى (٢٤٠٢٨) حلة القريون (٢٤٠٢٩) (٢٤٠٤٢) (٢٤٠٤٣) حلة العقبة (٢٤٠١٨) الى (٢٤٠٢١) (٢٤٠٢٣) حلة الياسمين .



الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاحد ١٩ شعبان سنة ١٣٧٥ الموافق ١ نيسان سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٦٧

الفهرس

١٦٣٥ - ١٤١٩	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ « قانون جمعيات التعاون »
١٤٣٦	قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية »
١٤٣٧ - ١٤٣٦	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون ضريبة الأبنية والاراضي داخل مناطق البلديات »
١٤٣٧ - ١٤٣٩	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها »
١٤٣٩ - ١٤٤٣	نظام بلدية طولكرم لسنة ١٩٥٦
١٤٤٤ - ١٤٤٥	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام بيع الاغنام والمواشي والحيوانات في عمان »
١٤٤٥ - ١٤٤٦	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم مسلخ منطقة امانة العاصمة »
١٤٤٦	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم بيع الخضار والفواكه في مدينة عمان »
١٤٤٧ - ١٤٤٦	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ « نظام القبان في منطقة امانة العاصمة »

١٢٦٧

قانون الجمعيات التعاونية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦

قانون جمعيات التعاون

المادة (١) اسم القانون :

يسمى هذا القانون (قانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٥٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تفسير اصطلاحات :

يكون للعبارة والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني عبارة (جمعية تعاونية) اية جمعية مؤلفة مما لا يقل عن سبعة اشخاص غايتهم التوض بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية ، وفقاً لمبادئ التعاون .

وتعني عبارة (جمعية مسجلة) جمعية تعاونية مسجلة بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة (الوزير المختص) وزير الانشاء والتعمير او اي وزير آخر يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء لاغراض هذا القانون .

وتعني كلمة (المدير) الموظف المسؤول عن ادارة اعمال دائرة الانشاء التعاوني في المملكة الاردنية الهاشمية المنوط بها ادارة الحركة التعاونية وتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها بمقتضى هذا القانون :

وتعني عبارة (المحاد مراقبة الحسابات) جمعية ثانوية غايتها الرئيسية فحص حسابات الجمعيات المسجلة التابعة لها ، بالإضافة الى ما تقوم به من رقابة عليها وتدريبها على مبادئ التعاون .

وتعني عبارة (المصرف المركزي) كل جمعية ثانوية غايتها الرئيسية تمويل الحركة التعاونية .

وتعني كلمة (عضو) كل من اشترك في التوقيع على طلب تسجيل جمعية ، وكل من قبل عضواً فيها بعد تسجيلها وفقاً لنظامها الداخلي واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

وتعني عبارة (نظام الجمعية الداخلي) نظام الجمعية المسجل والمعمول به في ذلك الحين وما قد يطرأ عليه من تعديلات .

المادة (٣) الجمعية التعاونية :

١- تعتبر جمعية تعاونية كل جمعية تؤسس طبقاً لاحكام هذا القانون ، وتكون غايتها خدمة اعضائها اقتصادياً واجتماعياً بتظافر جهودهم متبعة في ذلك المبادئ التعاونية .

٢- يجب على كل جمعية تعاونية مسجلة ان تستعمل لفظة (تعاون) أو (تعاونية) كجزء من اسمها : ويحظر على اية جمعية او هيئة غير مسجلة بمقتضى هذا القانون ان تستعمل احدى هاتين الكلمتين او اية كلمة مشتقة منها كجزء من اسمها .

المادة (٤) تأسيس الجمعية التعاونية :

تتكون الجمعية التعاونية من افراد لا يقل عددهم عن سبعة ، ويجوز قبول الجمعيات التعاونية الاخرى في عضويتها كما يجوز قبول هيئات اخرى بموافقة المدير .

(استثناء)

ويشترط في ذلك انه اذا كان احد اعضائها جمعية مسجلة ، يجوز ان يكون عدد الاعضاء اقل من سبعة :

المادة (٥) تسمية الجمعية المسجلة ومركزها :

١- يجب ان يكون لكل جمعية تعاونية تسمية خاصة بها توضح ماهيتها ومركزها ويجب ان تكون هذه التسمية خالية من اسم اي شخص كان .

٢- تتخذ كل جمعية مسجلة مركزاً لها في المملكة الاردنية الهاشمية لترسل اليه جميع التبليغات والمراسلات ، وعليها ان تعلم المدير حين تغيير مركزها بذلك .

المادة (٦) طلب التسجيل :

يقدم طلب التسجيل الى المدير على ثلاث نسخ ويوقعه :

١- سبعة اشخاص على الاقل ممن تتوفر فيهم شروط العضوية ، اذا لم يكن احد اعضاء الجمعية جمعية اخرى مسجلة .

٢- يرفق الطلب بثلاث نسخ من نظام الجمعية الداخلي المقترح ، وباسم الشخص او الاشخاص الذين سيفاوضون المدير على الصيغة النهائية لنظام الجمعية الداخلي .

المادة (٧) تسجيل الجمعية :

١- اذا اقتنع المدير بأن الجمعية قد راعت احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وبأن نظامها الداخلي المقترح متفق واحكام هذا القانون وتلك الانظمة فيجوز له اما ان يسجلها واما ان يرفض تسجيلها مع بيان اسباب الرفض .

٢- تفتح من رسم التسجيل كل جمعية تتخذ نظاماً داخلياً لها النظام النموذجي الذي يوافق عليه المدير والوزير المختص وينشر اعلان تسجيلها في الجريدة الرسمية مجاناً .

هكذا من المأهول

المادة (٨) شهادة التسجيل :

١- تعطى لكل جمعية عند تسجيلها شهادة تسجيل ونسخة من نظامها الداخلي المقترن بموافقة المدير مختومين بختمه وينشر اعلان تسجيلها في الجريدة الرسمية .

٢- تعتبر شهادة التسجيل المرفقة بتوقيع المدير والمختومة بختمه بينة قاطعة على ان الجمعية مسجلة وفق الاصول الا اذا ثبت ان تسجيلها قد انفي .

المادة (٩) سجل الاعضاء :

يعتبر اي سجل تحفظه الجمعية المسجلة بينة اولية على ما يتعلق بالتفاصيل الآتية المدرجة فيه :

١- تاريخ ادراج اسم اي شخص في سجل الاعضاء كعضو في الجمعية .

٢- تاريخ انفصال العضو عن الجمعية او وفاته .

المادة (١٠) ذكر اسم الجمعية في السجل : . الخ :

يجب ان يذكر اسم الجمعية التعاونية ومركزها ، كما هو موضح في المادة الخامسة من هذا القانون ، في دفتريها وعقودها ومراسلاتها ووثائقها الاخرى مقترنا برقم تسجيلها في سجل الجمعيات التعاونية المحفوظ لدى دائرة الانشاء التعاوني .

المادة (١١) تعدد الجمعيات والفروع :

يكون مركز الجمعية في المنطقة التي تراول فيها اعمالها ولا يجوز ان يكون لها فروع في مناطق اخرى الا بموافقة المدير كما لا يجوز ان تؤلف اكثر من جمعية تعاونية لغرض واحد في قرية واحدة الا بترخيص خاص من المدير ويجب التمييز بين اسماء الجمعيات بصورة لا تدعو الى الالتباس اذا ما تألفت اكثر من جمعية واحدة في قرية واحدة .

المادة (١٢) الهيئة المعنوية :

١- يكون للجمعيات التعاونية المؤسسة بموجب هذا القانون صفة الهيئة المعنوية ويحق لها ان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تعقد المقاولات والعقود وان تكون خصما في الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها ، وفي غير ذلك من الاجراءات القضائية ، وان تقوم بما تقتضيه الضرورة لتحقيق جميع الغايات التي تألفت من اجلها .

٢- لن يكون عضو في جمعية مسجلة طرفاً في قضية او اجراءات قانونية تقام على تلك الجمعية سواء امكن ذلك باسمه ام باسم وظيفته .

المادة (١٣) المؤسسون :

١- المؤسسون هم الأشخاص الذين يشتركون في تأسيس جمعية تعاونية وهم الذين يتولون اعداد نظامها الداخلي .

٢- يجب وضع النظام الداخلي لأية جمعية تعاونية وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه :

المادة (١٤) شروط العضوية :

١- يقبل عضواً في الجمعية المسجلة :

أ - كل من اتم الثامنة عشرة من عمره باستثناء الورثة القاصرين .

ب - اية جمعية تعاونية مسجلة .

ج - اية هيئة اخرى بموافقة المدير اذا لم تكن غاية الجمعية الرئيسية اقراض نفرد لعضائها .

٢- اذا كانت الغاية الرئيسية للجمعية الحصول على مال لاقرضه للاعضاء يشترط ان يكون هؤلاء الاعضاء :

أ - ممن يقيمون في المدينة او القرية نفسها او في جوارها القريب او يتولون الاقامة في المدينة او القرية نفسها او في اية قرية من مجموع القرى في المملكة الاردنية الهاشمية التي انشئت لها الجمعية ، الا اذا سمح المدير بغير ذلك .

ب - ممن ينتمون الى الطبقة نفسها او يتعاطون نفس الحرفة او المهنة الا اذا سمح المدير بغير ذلك .

٣- أ - لا يتمتع اي عضو من اعضاء الجمعية المسجلة بحقوق العضوية ما لم يكن قد سدد ما هو مستحق عليه للجمعية من رسم الانتساب واقساط الاسهم حسب نظام الجمعية الداخلي .

ب - لدى قبول عضو في جمعية يصبح مسؤولاً عن التزاماتها الناشئة قبل تاريخ انضمامه اليها .

٤- يبقى العضو السابق مسؤولاً عن ديون الجمعية المسجلة منذ انفصاله عنها مدة سنتين من نهاية سنة الجمعية المالية التالية لتاريخ انفصاله .

٥- لا يجوز ان يسجل اتحاد مراقبة الحسابات الا اذا كان مؤلفاً من عشرين جمعية مسجلة على الاقل :

المادة (١٥) تحديد مكان الاقامة :

ايفاء بالغاية المقصودة من هذا القانون ، اذا نشأ خلاف في شخص هل هو يقيم في مدينة او قرية او في جوارها القريب او ينوي الاقامة في المدينة او القرية او اية قرية من مجموع القرى في المملكة الاردنية الهاشمية او فيما يتعلق بالصنف الذي تنتمي اليه الجمعية ، او بنطاق اعمالها او في انهاء ذلك الشخص الى طبقة خاصة او احترامه حرقة خاصة ، يفصل المدير في ذلك الخلاف ويكون قراره نهائياً :

المادة (١٦) المسؤولية :

تنقسم الجمعيات التعاونية من حيث مسؤولية اعضائها الى قسمين :

١- جمعيات تعاونية محدودة المسؤولية يكون الاعضاء فيها مسؤولين بقدر قيمة اسهمهم في الجمعية او بقيمة ازيد منها ينص عليها في نظام الجمعية الداخلي .

٢- جمعيات تعاونية غير محدودة المسؤولية يكون فيها الاعضاء مسؤولين بالتضامن عن كافة ما على الجمعية التعاونية من التزامات .

هكذا من المأهول

٣- يجب ان تضاف عبارة (محدودة المسؤولية) أو (غير محدودة المسؤولية) وفق مقتضى الحال الى اسم كل جمعية تنتمي الى اي من هذين النوعين .

المادة (١٧) تفريم الاعضاء :

يجوز للجمعية المسجلة ان تحول نفسها في نظامها الداخلي صلاحية تفريم الاعضاء بتفويض من الهيئة العمومية او لجنة الادارة او بأية طريقة اخرى تعينها في نظامها الداخلي ، وتعتبر هذه الغرامات ديونا مستحقة للجمعية .

المادة (١٨) الديون المستحقة على الاعضاء :

تعتبر جميع الاموال المستحقة للجمعية المسجلة على اي عضو من اعضائها بمقتضى هذا القانون او بموجب نظامها الداخلي او بما يتعلق بأعمالها ديناً مستحقاً لها عليه وتحصل منه كأنها دين .

المادة (١٩) زوال العضوية :

تزول العضوية في الاحوال التالية :

- ١- انسحاب العضو .
- ٢- وفاة العضو .
- ٣- فقدان العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا القانون .
- ٤- فصل العضو .

المادة (٢٠) تعديل نظام الجمعية الداخلي :

- ١- لا يعمل بأي تعديل من نظام الجمعية الداخلي اذا كان يتنافى واحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ، ويجب ان تقدم ثلاث نسخ الى المدير لهذه الغاية .
- ٢- اذا اقتنع المدير بأن التعديل الذي ادخل على نظام الجمعية الداخلي لا يتنافى واحكام هذا القانون ، او الانظمة الصادرة بمقتضاه ، فله ان يسجل التعديل او ان يرفض تسجيله مع بيان اسباب الرفض .
- ٣- لدى تسجيل التعديل الذي ادخل على نظام الجمعية الداخلي يرسل المدير الى الجمعية نسخة منه مصدقة ومختومة بختمه وتعتبر هذه النسخة بينة قاطعة على ان التعديل قد سجل وفق الاصول .

المادة (٢١) حق الاطلاع على نظام الجمعية

تحفظ لكل جمعية مسجلة في مركزها نسخة من هذا القانون ومن الانظمة الصادرة بوجبه ومن نظامها الداخلي وقائمة باسماء اعضائها وتبيح الاطلاع عليها لمن يشاء دون مقابل في انشاء اوقات النوم الاعتيادية .

المادة (٢٢) اندماج الجمعيات :

- ١- يجوز لجمعيتين او اكثر الاندماج مع موافقة المدير وذلك بقرار يتخذه ثلاثة ارباع الاعضاء في

اجتماع عام تعقده الهيئة العمومية لكل جمعية خاصة لهذه الغاية على ان يبلغ كل عضو كتابة اقتراح الاندماج وموعد الاجتماع قبل انعقاده بثلاثين يوماً ، ويجوز اجراء هذا الاندماج دون حل الجمعيات المندجة معاً ودون تقسيم اموالها ، ويعتبر قرار الاندماج الذي تتخذه هذه الجمعيات بمثابة عقد كاف لنقل جميع موجوداتها والتزاماتها الى الجمعية الموحدة .

ويشترط في ذلك ان يسمح لكل عضو بالف بالانسحاب من الجمعية مع مراعاة احكام نظامها الداخلي .

- ٢- يجوز لاية جمعية ان تنقل موجوداتها والتزاماتها الى جمعية اخرى بقرار يتخذه وفقاً للاصول المعنية في الفقرة (١) من هذه المادة اذا قبلت الجمعية الثانية بهذا النقل .

ويشترط في ذلك انه اذا اشتمل الاندماج او نقل الموجودات والتزامات على نقل التزامات جمعية الى جمعية اخرى فلا يجوز اجراء الاندماج او النقل الا بعد اناحة مهلة قدرها ثلاثة اشهر لدائتي الجمعيتين المندجتين معاً او الجمعيات المندجة معاً .

ويشترط ايضا انه اذا اعترض احد دائتي اية جمعية من هذه الجمعيات او دائرتها على الاندماج او على نقل الموجودات والتزامات وبلغوا اعتراضهم كتابة الى تلك الجمعية او الجمعيات قبل الموعد المعين للاندماج او النقل بشهر واحد على الاقل ، فلا يجوز الاندماج او النقل الا بعد وفاء دين ذلك الدائن او اولئك الدائنين .

- ٣- ينشر في الجريدة الرسمية اعلان بالاندماج المراد اجراؤه قبل وقوعه ثم ينشر اعلان ثان بالاندماج متى تم واقرن بموافقة المدير بعد دفع الرسم المقرر .

المادة (٢٣) عقد اجتماعات الهيئة العمومية :

- ١- يجوز للجنة الادارة ان تدعو الهيئة العمومية الى الاجتماع في اي وقت تشاء او خلال شهر واحد من تاريخ استلامها طلباً خطياً بذلك من المدير او من اتحاد مراقبة الحسابات او من المصرف المركزي الذي تنتمي اليه او من اية هيئة اخرى معينة في نظام الجمعية الداخلي ، او من نسبة معينة من الاعضاء كما هو مبين في نظامها الداخلي .

- ٢- اذا لم تدع الهيئة العمومية الى الاجتماع بناء على طلب كهذا ، فيحق للمدير نفسه ان يدعوها ، وتستوفى النفقات التي يتحملها المدير في سبيل ذلك من الجمعية بمقتضى المادة (٥٥) من هذا القانون كمبلغ مستحق الدفع الى الحكومة .

المادة (٢٤) التصويت والانتداب :

- ١- يكون لكل عضو من اعضاء الجمعية صوت واحد فقط في ادارة اعمالها .
- ويشترط في ذلك : -

أ - ان يكون للرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات :

ب - ان يجوز للجمعية التي استثمرت اي جزء من اموالها في شراء اسهم في جمعية اخرى او للجمعية التي تنسب الى جمعية اخرى ان تنتدب احد اعضاءها ليصوت ويبدى رأيه فيما يتعلق بشؤون

هكذا من المأهول

الجمعية الاخرى المسجلة ويعطي هذا العضو الاصوات المعنية في النظام الداخلي للجمعية الاخرى، غير انه لا يجوز ان يكون له اكثر من جزء من عشرين من مجموع الاصوات .

ج - ان يجوز للجمعية التي تتعاطى اشغالها ولها فروع في مدينة او في اكثر من قرية واحدة ان تنص في نظامها الداخلي على عقد جلسات عمالية في كل قرية او على عقد جلسة في مكان معين يحضرها ممثلون منتخبون انتخاباً عاماً ويجوز ان يعطي هؤلاء المشاركون عدد الاصوات المعين في نظام الجمعية الداخلي .

د - ان يجوز لاي عضو لا يقيم في المملكة الاردنية الهاشمية ان ينتدب عضواً آخر لينوب عنه، غير انه لا يجوز للعضو الواحد ان ينوب عن اكثر من عضوين آخرين .

٢ - لا تجوز الانسابة في غير الاحوال النصوص عليها في البنود (ب، ج، د) من الفقرة السابقة .

المادة (٢٥) التعامل مع الغير :

١ - لا يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد او هيئات غير اعضائها الا اذا جاء ذلك عرضاً ، وفي الحدود التي يعينها نظام الجمعية الداخلي لخدمة مصالح الاعضاء ، هذا عدا اعمال الاقراض فانه لا يجوز للجمعيات ان تقرض غير اعضائها .

٢ - يجوز للجمعية المسجلة ان تقرض جمعية مسجلة اخرى بعد موافقة المدير الخطية :

المادة (٢٦) قبول الودائع واقتراض الاموال :

١ - يجوز للجمعية المسجلة ان تقبل الودائع وان تقرض من غير اعضائها وفق الشروط والى المدى الذي يميزه نظامها الداخلي .

٢ - تسري احكام نظام الجمعية المسجلة الداخلي على المعاملات التي تجريها مع غير الاعضاء .

المادة (٢٧) قروض الاعضاء ورهن جاصلاتهم وادواتهم

١ - يحق للجمعية المسجلة ان تسلف قرضاً لاي عضو من اعضائها وفقاً لنظامها الداخلي للسجل .

٢ - يجوز للجمعية المسجلة ان تكلف اي عضو من اعضائها عند ما تسلفه او تنفق وايه على تسليفه قرضاً او عندما يكون مدينا لها ان يرهن لديها الحاصلات والادوات الزراعية والصناعية والمالية على اختلاف انواعها او المواد التجارية سواء اكانت حين عقد الرهن موجودة ام لم تكن وسواء اكان الراهن يحرزها ام لم يكن .

٣ - يعتبر الرهن المقود بمقتضى الفقرة (٢) منظماً وفق الاصول اذا وقع العضو الراهن على نسختين من العقد بحضور عضوين او اكثر من اعضاء لجنة الادارة الموكول اليه او اليهم في ذلك الحين ادارة اعمالها .

٤ - يصبح الرهن بعد توقيعه رهنأً اولياً وثامناً للجمعية التي اصدرت القرض ويشترط في ذلك ان لا يؤثر حكم هذه المادة .

أ - فيها يدعي به الحكومة من الضرائب او في أي مبلغ من المال قابل التحصيل باعتباره ضريبة ، او فيها يدعي به اي مالك مقابل ايجار مستحق له او مقابل مبلغ قابل التحصيل باعتباره بدل ايجار ، او .

ب - فيها يكون لاي مشتر بخس نية من حق في الحصول على قيمة الثمن الذي دفعه اذا لم يكن حالاً بوقوع الرهن ، او

ج - في حقوق اي مرتين سابق .

المادة (٢٨) تحويل الرهن :

يجوز للجمعية المسجلة ان تقرض الا بضمانة اي رهن منظم باسمها بمقتضى المادة (٢٧) من هذا القانون ، ويجوز لها ، تحقيقاً لهذه الغاية ، ان تحول اي رهن من هذه الرهون .

المادة (٢٩) حدود الاسهم :

لا يحق للعضو ان يملك ما يزيد على خمس رأس مال الجمعية ما عدا الجمعية المسجلة فيجوز لها ان تمتلك اكثر من خمس رأس مال الجمعية وفقاً لنظامها الداخلي .

المادة (٣٠) استملاك الاسهم :

لا يجوز تحويل الاسهم او الحصة التي يملكها اي عضو في رأس مال الجمعية المسجلة غير انه يجوز للجمعية ان تستهلكها مع مراعاة احكام الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون ونظامها الداخلي .

المادة (٣١) ارتهاق الاسهم

١ - يحق للجمعية ان ترتن وفاء الدين المستحق لها على اي عضو حالي او سابق، اسهمه في رأس مالها وماله المودع لديها او حصته في الارباح او المكافأة او اي مبلغ آخر مستحق له من المال الفائض ويجوز لها ان تسقط الدين الذي يلمته عند استحقاقه من اي مبلغ مقبل لحسابه او مستحق له .

٢ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء الجمعية المسجلة ان يرهن اسهم الجمعية لها تأميناً للقرض .

المادة (٣٢) استثناء الاسهم من الحجز :

مع مراعاة احكام المادة (٣١) ، لا يجوز الحجز على اسهم العضو او حصته في رأس مال الجمعية ولا بيعها استناداً الى قرار صادر من محكمة او احدي دوائر الاجراء وفاء الدين او ذمة مستحقة عليه واذا ائس اي عضو فلا يجوز لمأمور طابق افلاسه ان يضع يده على اسهمه او حصته في رأس مال الجمعية ولا ان يدعي او يطالب بها .

المادة (٣٣) الاعضاء المتوفون :

١ - اذا توفي احد الاعضاء فيجوز للجمعية خلال سنة واحدة من وفاته ان تنقل اسهمه الى الشخص الذي سماه بموجب نظام الجمعية الداخلي ، اذا قبل حسب الاصول عضواً فيها بمقتضى الانظمة

هكذا من الله على

الصادرة بموجب هذا القانون ونظامها الداخلي .

١- فإذا لم يكن ثمة من مسمى فتسلع الجمعية الى الشخص الذي يثبت انه وارث العضو المتوفى او ممثله القانوني مبلغاً يساوي قيمة اسهم ذلك العضو او حصته في رأس مالها الاسهمي بعد التثبت منها بمقتضى الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون ونظام الجمعية الداخلي .

٢- يجوز للشخص الذي سماه العضو المتوفى او لوارثه او ممثله القانوني وفق مقتضى الحال ، ان يطلب من الجمعية ان تدفع اليه خلال سنة واحدة من وفاة العضو قيمة اسهمه او حصته في رأس مالها الاسهمي بعد التثبت منها على الوجه المذكور فيما تقدم .

٣- مع مراعاة احكام المادتين (٢٧ و ٣١) من هذا القانون تدفع الجمعية الى الشخص الذي سماه العضو المتوفى او وارثه او ممثله القانوني ، وفق مقتضى الحال ، اية اموال اخرى مستحقة عليها للعضو المتوفى الا اذا منعت من ذلك بقرار من محكمة ذات اختصاص .

٤- يعتبر كل ما تنقله الجمعية وتدفعه بمقتضى احكام هذه المادة صحيحاً وناظراً اي ادعاء يقدمه اي شخص آخر .

٥- يجوز استعمال تركة في العضو المتوفى لوفاء ديون الجمعية المسجلة الموجودة منذ وفاته وذلك خلال سنة واحدة من نهاية سنة الجمعية المالية التالية لوفاته .

المادة (٣٤) عقوبة التصرف :

١- كل عضو من اعضاء الجمعية المسجلة حالي او سابق تصرف او تعامل او حاول التصرف او التعامل بأي مال مشمول في عقد رهن بمقتضى هذا القانون قبل ان يحصل على اذن خطي بذلك من الجمعية يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

٢- لا يعنى الحكم الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة اي عضو حالي او سابق من اية عقوبة ، ولا يمنع الجمعية من اتباع اية وسيلة اخرى منصوص عليها في هذا القانون او في اي قانون آخر معمول به في ذلك الحين لتأمين حقوقها .

المادة (٣٥) عقود بيع الحاصلات للجمعية او بواسطتها :

يجوز للجمعية المسجلة التي من جملة غاياتها بيع حاصلات اعضائها الزراعية وتاج حيواناتهم ومنتجاتهم ومصنوعاتهم اليدوية ان تتساقط وعضاؤها اما بمقتضى نظامها الداخلي واما بعقد خاص بشأن بيع جميع حاصلاتهم او المقادير او الاصناف التي يتفق عليها اسمها نفسها او بواسطتها خلال مدة معينة ، ويجوز ان ينص العقد على دفع مبلغ معين عن كل وحدة من الوزن او غيرها من المقاييس والمكاييل والموازين باعتبار انها عطل وضرو متفق عليه سلفاً يدفعه العضو اذا اخل بشروط العقد ويعتبر هذا المبلغ ديناً مستحقاً للجمعية .

المادة (٣٦) التصديق على نسخ القيد :

١- تقبل النسخة المأخوذة عن قيد مثبت في اي دفتر او سجل او اية قائمة مما هو محفوظ لدى الجمعية

حسب الاصول اثناء تعاملها واعمالها واماماتها بينة على وجود ذلك القيد اذا كانت مصدقة وقفاً للاصول المعنية في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون وتقبل في معرض البينة بشأن الامور والمعاملات المبحور عنها في القيد والى المدى نفسه وفي جميع الاحوال التي يقبل فيها القيد الاصلي او ابرز في المحكمة لاثبات تلك الامور والمعاملات .

٢- لا يجبر اي عضو من اعضاء لجنة ادارة الجمعية ، في اية اجراءات قانونية ليست الجمعية فريقاً فيها ، على ابراز اي دفتر من دفاتر الجمعية يستطاع اثبات فحواه بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة او على الحضور كشاهد لاثبات الامور والمعاملات والحسابات المسجلة في الدفاتر الا بناء على امر تصدره اليه المحكمة او القاضي لسبب خاص .

لادة (٣٧) تدقيق الحسابات

١- يجب ان تدقق دفاتر حسابات كل جمعية مسجلة مرة واحدة على الاقل في السنة . فاذا كانت الجمعية تنتمي الى اتحاد مراقبة الحسابات فيدقق حساباتها احد موظفي ذلك الاتحاد الذي ينتدب للقيام بهذا الواجب ، فاذا لم تكن الجمعية منتمة الى ذلك الاتحاد ، تعين الهيئة العمومية في اجتماعها السنوي مدققاً لحساباتها مجازاً من الحكومة ، وفي كلتا الحالتين يكون التعيين خاضعاً لموافقة المدير ويشترط في ذلك انه يجوز للمدير الموافقة على ان يدقق دفاتر اية جمعية مسجلة احد موظفي دائرته ، مع تقدير نفقات ذلك التدقيق ودفعها من اموال الجمعية التي جرى تدقيق حساباتها .

٢- يشمل تدقيق الحسابات المشار اليه في الفقرة (١) من هذه المادة فيما يشمله تدقيق الديون التي فاتت مواعيد استحقاقها ورصيد النقد والسندات المالية وتقدير قيمة موجودات الجمعية والتزاماتها .

٣- يحق لاتحاد مراقبة الحسابات او لمدقق الحسابات المعين بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ان يطلع على دفاتر الجمعية وحساباتها وقوائم الوصولات وجميع الاوراق الاخرى وان يدقق رصيد النقد والسندات المالية ، وعلى ادارة الجمعية ان تقدم الى اتحاد مراقبة الحسابات او للشخص المعين لتدقيق حسابات الجمعية كل ما يطلبه من المعلومات بشأن معاملات الجمعية واعمالها .

٤- يجوز لاتحاد مراقبة الحسابات او لمدقق الحسابات المعين بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة لتدقيق حسابات الجمعية مباشرة الصلاحيات التالية اذا دعت الحاجة الى ذلك :

أ - ان يستدعي اليه اي عضو من اعضاء ادارة الجمعية او مستخدم او عضو من اعضائها اذا وجد ما يدعو الى اعتقاد ان في استطاعته تقديم معلومات مفيدة عن معاملات الجمعية وادارة شؤونها :

ب - ان يكلف اي عضو من اعضاء ادارة الجمعية او مستخدم لديها او عضو من اعضائها بابراز ما في عهده من الدفاتر او المستندات التي تتعلق بشؤون الجمعية او نقودها او التأمينات المودعة لديها :

ج - اذا لم يقتنع المدير بالتقارير التي وضعها اتحاد مراقبة الحسابات عن تدقيق الحسابات ، فيجوز له :

أ - ان يعين مدقق حسابات واحد او اكثر لتدقيق حسابات اية جمعية تنسب الى ذلك الاتحاد بالنيابة عنه ، وان يفرض على تلك الجمعية الرسم الذي يستصوبه مقابل ذلك التدقيق .

ب - ان يوقف اتحاد مراقبة الحسابات عن التمتع بصلاحيه تدقيق حسابات الجمعيات المنسبة اليه، على ان لا يعمل بهذا التوقيف ما لم يقره الوزير المختص .

ويشترط في ذلك ان لا يصدر امر التوقيف ما لم تنح للاتحاد فرصة لتقديم ايضاحاته الخطية الى المدير في ذلك الشأن .

المادة (٣٨) التصرف بالمال الفائض :

١ - يجب على جمعيات التسليف ان تنقل في كل سنة ما لا يقل عن ربع مالها الفائض الى المال الاحتياطي، اما الجمعيات الاخرى فتقل في كل سنة ما لا يقل عن عشر مالها الفائض الى المال الاحتياطي، ويجوز استعمال هذا المال الاحتياطي في اعمال الجمعية وفق نظامها الداخلي .

٢ - ان المال الاحتياطي غير قابل للتجزئة ، وليس لاي عضو الحق بحصة معينة فيه الا اذا كانت الجمعية المسجلة في دور التصفية او تمت تصفيتها ، وفي هذه الحالة يقسم المال الاحتياطي الباقي ، بعد دفع الذم بين الاعضاء بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الجمعية ، الا اذا نص نظامها الداخلي على غير ذلك .

٣ - عند دفع فائدة عن الاسهم يكون نصيب جميع الاسهم في هذه الحال متساوياً ولا يميز صنف منها على الآخر .

٤ - يحسب المال الفائض في كل سنة قبل دفع فوائد الاسهم التي دفعت قيمتها كاملة .

المادة (٣٩) التبرع لوجوه البر :

يجوز للهيئة العمومية لاية جمعية مسجلة بعد نقل المبلغ الذي تقتضيه المادة (٣٨) ان تبرع بما لا يزيد على ٥٠ ٪ من رصيده المال الفائض في وجوه البر او المنفعة العامة بما يقره المدير .

المادة (٤٠) التحقيق في شؤون الجمعية :

١ - يجوز للمدير من تلقاء نفسه ، ويجب عليه اذا ما كلفه بذلك اكثرية اعضاء لجنة الادارة او هيئة اخرى مؤلفة بمقتضى نظام الجمعية الداخلي ، او ما لا يقل عن ثلث اعضاء اتحاد مراقبة الحسابات الذي تنتمي اليه الجمعية ، ان يحقق في تأليف الجمعية والكيفية التي تتعاطى بها اعمالها وحالتها المالية اما بنفسه او بواسطة شخص يهد اليه القيام بذلك بتفويض خطي ، ويجوز للمدير ان يكلف الطالب او الطالبين بايداع مبلغ لديه يكفي لسد المصاريف التي يقدرها لهذا التحقيق .

٢ - يجب على اعضاء لجنة ادارة الجمعية واعضاؤها ان يقدموا الى المدير او الى الشخص الذي يفوض اليه التحقيق جميع ما يحتاج اليه من المعلومات فيما يخص بشؤون الجمعية واعضاؤها .

المادة (٤١) الكشف عن دفاتر الجمعية :

١ - يجوز للمدير بناء على طلب احد دائني الجمعية او دائنيها ان يكشف عن دفاترها اما بنفسه او بواسطة شخص يهد اليه القيام بذلك بتفويض خطي .

ويشترط في ذلك :

١ - ان يفتح الدائن المدير بان دينه مستحق الاداء اذ ذلك ، وبانه قد طلب من الجمعية دفعه له ولم يحصل على نتيجة ايجابية رغم انتظاره مدة معقولة .

ب - ان يودع لدى المدير المبلغ الذي يقدره لسد مصاريف الكشف .

٢ - يبلغ المدير نتيجة الكشف للدائن او الدائنين .

المادة (٤٢) تقسيم مصاريف التحقيق :

اذا اجري تحقيق بمقتضى المادة (٤٠) او اجري كشف بمقتضى المادة (٤١) يجوز للمدير بعد ان يتيح فرصة للفرقتين للدلاء بوجهة نظرهما ان يقسم المصاريف او اي قسم منها على الوجه الذي يستصوبه بين الجمعية والاعضاء الذين طالبوا اجراء التحقيق او الدائن او الدائنين الذين طالبوا التحقيق او اجراء الكشف على دفاتر الجمعية واعضاؤها لجنة تدقيق الجمعية الحاليين او السابقين واعضاؤها الحاليين والسابقين .

المادة (٤٣) التحكيم في الخلافات :

١ - يجوز للجمعية المسجلة ان تطالب من المدير الفصل فيما يقع من خلافات بشأن اعمالها عن طريق التحكيم . ويدخل في نطاق الخلافات التي تتعلق باعمال الجمعية وفق مفاد هذه المادة كل خلاف يقع بشأن المطالبة بدین مستحق لها على احد اعضاءها الحاليين او السابقين او الشخص المسمى من قبل العضو المتوفي ، او على ورثته او ممثله القانوني وكل خلاف آخر يقع بشأن الغرامة المفروضة بمقتضى نظام الجمعية الداخلي سواء اكان هذا الدين او الادعاء مسلماً به ام لم يكن .

٢ - يشمل التحكيم جميع الخلافات التي تقع بشأن اعمال الجمعية :

١ - بين الاعضاء الحاليين والسابقين والاشخاص الذين ينوبون عن الاعضاء الحاليين والسابقين والمتوفين ، او بين عضو حالي وعضو سابق ، او من ينوب عن عضو حالي او سابق او متوفي وبين الجمعية او لجنة الادارة او وكيلها او احد اعضاء لجنة الادارة او احد مستخدميها او :

ب - بين الجمعية ولجنة الادارة او اي عضو من اعضائها او وكيل او مستخدم لديها او بين جمعية وجمعية مسجلة اخرى .

وعندئذ يجوز للمدير حين احالة الخلاف اليه :

١ - ان يفصل هو نفسه فيه ، او :

٢ - ان يحيله الى محكم واحد او اكثر للفصل فيه مع مراعاة احكام اي نظام قد يصدر بمقتضى هذا القانون .

٣ - مع مراعاة احكام اي نظام قد يصدر بمقتضى هذا القانون ، يجوز للمدير ان يسحب اي خلاف الخيل للتحكيم بمقتضى البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة وان يفصل فيه وفقاً للاصول المقررة في تلك الفقرة .

هكذا من الشاهل

٤- اذا احال المدير اي خلاف الى محكم واحد او اكثر للفصل فيه وفقاً للبند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة فيجوز له :

أ - اما ان يصدق على قرار التحكيم .

ب- واما ان يعيد النظر في ذلك القرار خلال عشرة ايام من صدوره اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب اي فريق في التحكيم، واما ان يحيل اية مسألة وردت في القرار الى المحكم او المحكمين لاعادة النظر فيها .

٥ - يكون للقرار الذي يصدره المدير بمقتضى البند (١) من الفقرة (ب) وللقرار الذي يصدره المحكم او المحكمين بمقتضى البند (٢) من الفقرة (ب) ويقترن بموافقة المدير بمقتضى الفقرة السابقة مفعول اي قرار تصدره محكمة بدائية من حيث قبوله للاستئناف وينفذ في الصورة التي ينفذ فيها قرار المحكمة المذكورة .

المادة (٤٤) تصفية الجمعية

١- اذا قرر المدير وجوب حل جمعية تعاونية مسجلة بعد اجراء تحقيق بمقتضى المادة (٤٠) او بعد الكشف على دفاترها بمقتضى المادة (٤١) او بناء على طلب ثلاثة ارباع اعضائها ، يجوز له ان يصدر امراً ينشر في الجريدة الرسمية بتصفيتها .

٢- يجوز لاي عضو من اعضاء تلك الجمعية ان يستأنف الامر الذي يصدره المدير بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة وفقاً للاصول المتبعة في المادة (٥٠) من هذا القانون خلال شهرين من نشره .

٣- يصبح امر التصفية الذي يصدره المدير نافذ المفعول بعد مضي شهرين من نشره في الجريدة الرسمية، اذا لم يستأنف خلال هذه المدة .

٤- اذا استأنف امر المدير خلال شهرين من تاريخ صدوره فلا يسرى مفعوله الا بعد ان يقره المرجع الذي استأنف اليه .

المادة (٤٥) تخويل المدير صلاحية الامر بتصفية الجمعية اذا خفض عدد اعضائها الى ما دون الحد المعين

يترتب على المدير ان يأمر بتصفية اية جمعية يثبت له ان عدد اعضائها قد نقص الى ما دون الحد الذي يتطلب تسجيلها بمقتضى المادة (٤) .

د- (٤٦) وقف اجراءات التصفية :

يجوز للمدير في كل وقت بعد ان يكون قد اصدر امر بتصفية جمعية ما وقبل الفاء تسجيلها بموجب المادة (٤٩) ان يصدر امراً يوقف اجراءات التصفية بشكل نهائي او مؤقت وبالشروط التي يستصوبها، غير ان مثل هذا الامر لا يصدر الا بناء على طلب لجنة الدائنين او احد الاعضاء او المصفي واذا اقتنع المدير بالبيئة بوجوب ايقاف تلك الاجراءات .

المادة (٤٧) صلاحية المصفي :

١ - اذا اصدر المدير امراً بتصفية جمعية بمقتضى الصلاحية المخولة له في المادة (٤٤) او المادة (٤٥) من هذا القانون فيجوز له ان يعين مصفياً للجمعية بأمر يصدره في الجريدة الرسمية .

٢ - تتبع في التصفية الاصول المقررة في النظام الموضوع بمقتضى هذا القانون وتكون بمراقبة المدير او من يعينه بأمر خطي ، ويحق للمصفي ان يضع يده فوراً على جميع موجبات الجمعية ودفاترها وسجلاتها وجميع الاوراق والمستندات المتعلقة باعمالها وان يدير هذه الاعمال للمدى اللازم لتصفيتها على اولى وجه ، بالرغم مما ورد في المادة (٤٤) بشأن المسدة اللازمة ليصبح امر التصفية الذي يصدره المدير نافذاً .

٣ - يحق للمصفي الذي يعينه المدير بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ان يتخذ الاجراءات التالية حالما يصبح امر التصفية نافذاً . -

أ - ان يقيم اية دعوى ويتخذ اية اجراءات اخرى بالنيابة عن الجمعية وان يكون خصماً في اية دعاوي واجراءات تقام عليها بصفة كونه مصفياً .

ب - ان يقرر بامر يصدره من حين الى اخر الديون المستحقة للجمعية (المبالغ الواجب دفعها او الباقية بلا دفع على اعضائها الحاليين او السابقين او على تركة الاعضاء المتوفين او على الاشخاص المسميين من قبلهم او ممثلهم القانونيين او على اعضاء لجنة ادارة الجمعية) وكذلك الديون المستحقة على اي من هؤلاء الاعضاء او الاشخاص فاذا كانت مسؤولية الجمعية غير محدودة يقرر المصفي ، بمحض ارادته وبامر يصدره ، اسماء الاشخاص الملزمين بالدفع والمبالغ الذي يجب على كل منهم دفعه ، على ان لا يحذف ذلك بما ل هؤلاء من حق في تقرير المبالغ الواجب عليهم دفعها فيما بينهم .

ج - ان يحقق في جميع الادعاءات او المطالب المرفوعة على الجمعية وان يقرر الاولوية بين المدعين بامر يصدره مراعيًا في ذلك احكام هذا القانون .

ويشترط في ذلك ان يكون للديون التالية الموجودة في تاريخ صدور امر التصفية الاولوية على غيرها من الديون : -

١ - جميع الضرائب والرسوم الجمركية والمكوس وغير ذلك من الاموال المستحقة على الجمعية للحكومة :

٢ - جميع الرسوم والعوائد والضرائب المستحقة على الجمعية للمجلس البلدي او المجلس القروي .

د - ان يوفي الديون المستحقة على الجمعية حسب الاولوية اما كلها واما بالنسبة التي تسمح بها موجودات الجمعية ، وان يستعمل ما تبقي من موجودات الجمعية بعد وفاء الديون للدفع لاثلة عنها من حين صدور امر التصفية بمعدل لا يتجاوز في اي حال من الاحوال المعدل المتفق عليه في العقد .

هـ - ان يعين بامر يصدره الاشخاص الذين يجب ان يتحملوا مصاريف التصفية ونسبة ما يتحمله كل منهم .

هكذا من الشاهلي

٤ - مع مراعاة احكام اي نظام قد يصدر بمقتضى هذا القانون يتمتع المصفي المعين بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة بصلاحيه دعوة الشهود واجبارهم على الحضور وطلب ابراز المستندات واجبارى شخص على ابرازها بالقدر المتقضى لتمكينه من تنفيذ مقاصد هذه المادة ، وفقا للاصول التي تتبعها المحاكم في هذا الشأن بمقتضى اصول المحاكمات الحقوقية .

٥ - يجوز لمن لحقه حيف من جراء اي امر اصدره المصفي ان يستأنف ذلك الامر الى المدير خلال شهرين من تاريخ صدوره .

٦ - تنفذ الاوامر التي يصدرها المصفي بمقتضى البنود (ب ، ج ، هـ) من الفقرة (٣) من هذه المادة بتقديم مذكرة الى رئيس الاجراء لتنفيذها وفقا للاصول المتبعة في تنفيذ قرارات المحاكم الابتدائية عدا ما نصت عليه المادة (٥٥) .

المادة (٤٨) مسؤولية سوء استعمال الامانة :

١ - اذا ظهر خلال التصفية ان شخصا من الذين اشتركوا في تأسيس الجمعية او ادارتها او ان رئيسها او سكرتيرها او احد اعضاء لجنة ادارتها او احد مستخدميها السابقين او الحاليين قد اساء استعمال امواله او املاكها اودفع لدية اي شيء منها او اصبحت ملزماته او مسؤولا عنه او ثبتت بارتكاب التلبات او بسوء استعمال الامانة فيما يتعلق باموال الجمعية او املاكها فيجوز للمدير بناء على طلب المصفي او اي عضو دائر سابق او حالي ملزم بالدفع ، ان يحقق في سلوك هذا الشخص وان يصدر امرا يكلفه فيه بدفع ذلك المال او اي قسم منه مع الفائدة التي يستحقها او رد ذلك الملك او بدفع التحويل الذي يراه مناسباً لموجبات الجمعية مقابل اساءته استعمال امواله او احتفاظه بأي شيء منها او خيانتة او اساءته استعمال الامانة .

٢ - لا يمنع الحكم الوارد في هذه المادة مقاضاة الشخص عن اي فعل يؤخذ عليه جزائياً .

المادة (٤٩) الغاء التسجيل :

١ - يجب على المصفي حين انتهاء التصفية ، أن يعلم المدير بذلك ، بالإضافة الى التقرير الذي قد يرفعه الى المحكمة ذات الاختصاص ويشطب المدير من السجل اسم الجمعية حالما يصله نياً انتهاء التصفية او بعد ان يتلقى تقرير المصفي النهائي ، وعندئذ تفقد الجمعية صفة الهيئة المعنوية .

٢ - ينشر المدير اعلاناً في الجريدة الرسمية بالغاء الجمعية وتلغ اجرة نشره من امواله .

المادة (٥٠) استئناف قرارات المدير واوامره :

يجوز للشخص المتضرر ان يستأنف اي امر او قرار اصدره المدير بمقتضى المواد (٧ و ٢٠ و ٤٧) الى الوزير المختص خلال شهرين من صدوره او من تاريخ الامر الصادر بمقتضى المادة (٤٤) غير انه لا يجوز استئناف اي امر او قرار كهذا الى اية محكمة اراض او محكمة نظامية او شرعية .

المادة (٥١) وضع الحجر الاحتياطي على الاملاك :

اذا اقتنع المدير بأن شخصاً رغبة منه في مقاومة او تأخير تنفيذ اي قرار صدر بحقه بمقتضى الفقرة

(٣) من المادة (٤٧) او المادة (٤٨) او اي قرار اتخذ عند الفصل في اي خلاف بمقتضى المادة (٤٣) :-

١ - يوشك ان يبيع جميع امواله او اي قسم منها ، او :

٢ - يوشك ان ينقل جميع امواله او اي قسم منها من دائرة اختصاص المدير فيجوز له ان يأمر بوضع الحجر الاحتياطي على تلك الاموال او على اي قسم منها حسباً يراه ضرورياً ، الا اذا قدم ذلك الشخص كفالة كافية ، ويكون لهذا الحجر مفعول اي قرار يجوز تصدره محكمة نظامية ذات اختصاص بالحجز .

المادة (٥٢) استثناء بعض الجمعيات من احكام هذا القانون :

١ - يجوز للوزير المختص ان يستثنى اية جمعية مسجلة من اي حكم من احكام هذا القانون وان يامر بتطبيق بعض احكامه على بعض الجمعيات التعاونية مع التغيير والتعديل الذي يريته .

٢ - يجوز للمدير ، بعد اخذ موافقة الوزير المختص ان يستثنى مؤقتاً اية جمعية مسجلة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون من اي حكم من احكامه على ان لا تتجاوز مدة الاستثناء الموقت ثلاث سنوات .

المادة (٥٣) اعفاء الاعضاء من رسوم طوابع الواردات :

تعفى جميع المعاملات التي تجري بين العضو وجمعيته من رسوم طوابع الواردات سواء اكان العضو فرداً أم هيئة معنوية .

المادة (٥٤) عقوبة المخالفات :

كل جمعية مسجلة :

١ - تخلفت عن اعطاء اي اشارة او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند او تخلفت عن القيام بأي فعل او امر او لم تسمح باجراء اي فعل او امر مما يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ، او .

٢ - رفضت او اغفلت قصداً القيام بأي فعل او تقديم اية معلومات كلفها المدير او اي شخص آخر مفوض اليه القيام بالفعل المذكور او تقديم تلك المعلومات ابقاء بالغايه المقصودة من هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ، او .

٣ - قامت بفعل او ترك يحظره هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ، او .

٤ - قدمت قصداً تقارير او كشوفاً او معلومات كاذبة او غير وافية .

تعتبر تلك الجمعية وكل عضو من اعضاء لجنة ادارتها او اي موظف آخر مكلف بمقتضى نظام الجمعية الداخلي او خلافه بالقيام بأي واجب يعتبر الاخلال به جرمًا ، انها ارتكبت ذلك الجرم او انه ارتكبه ، الا اذا اثبت انه يجهل ذلك او انه حاول منع حدوث الجرم وتعاقد الجمعية والشخص المذكور بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً ، واذا استمرت المخالفة فتعتبر انها قد ارتكبت مخالفة جديدة في كل اسبوع تستمر فيه المخالفة .

هكذا من الشاهل

المادة (٥٥) - تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة :

١- تحصل جميع المبالغ المستحقة للحكومة من جمعيات التعاون أو من أي عضو من أعضائها حالي أو سابق بسبب عضويته ، وجميع المبالغ المحكوم بها كضرائب بمقتضى المادة (٤٢) وفقاً للأصول المعنية لتحصيل الضرائب كأنها مبالغ خاضعة لأحكام القانون المذكور وذلك بتقديم طلب من المدير إلى مصرف اللواء لتحصيلها .

٢- يجوز تحصيل المبالغ المستحقة على جمعيات التعاون المشمولة في الفقرة (١) من هذه المادة من أموال الجمعية في الدرجة الأولى ثم من الأعضاء وفقاً لمدى مسؤولياتهم حسبما هو منصوص عليه في نظام الجمعية الداخلي .

المادة (٥٦) - الجمعيات القديمة وانظمتها المسجلة

١- تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون ومسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (٣٩ لسنة ١٩٥٢) أنها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي ما دام لا يتنافى وأحكام هذا القانون الصريحة والانظمة الصادرة بمقتضاه ، معمولاً به إلى أن يعدل أو يلغى على الوجه المذكور في المادة (٢٠) .

٢- تعتبر جميع التبعيات التي جرت بمقتضى القانون المذكور والانظمة والاوامر والاشعارات والاعلانات والاضطرابات التي صدرت بمقتضاه والدعاوي والاجراءات التي اتخذت بموجبها جرت أو صدرت بمقتضى هذا القانون بالقدر المستطاع .

المادة (٥٧) - صلاحيات المدير في تقدير الرسوم :

١- يجوز للمدير بموافقة الوزير المختص أن يقرر الرسوم الواجب استيفائها مقابل تسجيل الجمعية ، ورسم اندماج الجمعيات ، أو تغيير الاسم أو العنوان أو النظام الداخلي ، ومصاريف التحقيق بموجب المادة (٤٠) وتسوية أي خلاف بمقتضى المادة (٤٣) والتصفية وإية خدمة أو مسألة أخرى تقدم بمقتضى هذا القانون .

٢- يجوز للمدير بموافقة الوزير المختص ، أن يخفف مبلغ أية رسوم في أية حالة خاصة أو يتسامح بها .

المادة (٥٨) - وضع الانظمة :

يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ، أن يصدر انظمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

الانقضاء :

المادة (٥٩) - يلغى قانون جمعيات التعاون رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٢ .

المادة (٦٠) - رئيس الوزراء والوزير المختص مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون :

١٩٥٦/٢/٢٩

الحسين بن طرول

رئيس الوزراء
وزير الشؤون الاجتماعية
مستطفي الخطبة
صائب سمير الرفاعي

في الحسين الملك مسرى المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٦

قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٤ .

المادة ٢ - يضاف الى المادة (٤) من القانون الأصلي باسم فقرة (ز) العبارة التالية :

(ز - جميع الموظفين المستخدمين في قسم الضريبة المتعلق بتنفيذ أحكام الفقرة بـ من المادة الرابعة من القانون الأصلي الذين يتقاضون رواتبهم على أساس الدرجات الموضوعية للموظفين المصنفين لا يعتبرون تابعين للتقاعد ومن أكل منهم خدمة ثلاث سنوات يمنع اكرامية قدرها واحد من اثني عشر من مجموع الرواتب التي تقاضاها من كل سنة من سني خدمته في حالة استقالته أو وفاته أو الاستثناء عن خدمته شريطة أن لا يكون قد أدين بجرم نشأ عن عمله الرسمي) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٦/٣/٤

الحسين بن طرول

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير المالية
هاشم الجبوري

في الحسين الملك مسرى المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٦

قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٥٦)

ويقرأ مع قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٥٥ .

المادة ٢ - يضاف الى آخر الفقرة (٢) من المادة الخامسة من القانون الاصلي حسباً تعدلت بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٥ العبارة التالية : -

(وتُدفع من صندوق المجلس البلدي المختص) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/٣/٢٤

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير المالية
هاشم الجبوسي

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها لسنة ١٩٥٦

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يتألف الجهاز الوزاري من رئاسة الوزارة والوزارات التسالية وترتبط دوائر الحكومة بمختلف هذه الوزارات على الوجه التالي :

رئاسة الوزراء

(قاضي القضاة - ديوان الحاسبة ، ديوان الموظفين ، مجلس الاعمار) :

١ - وزارة الداخلية :

(دائرة الجوازات ، دائرة الامن) :

٢ - وزارة العدلية :

(الوضع الحالي) .

٣ - وزارة المالية :

(دائرة ضريبة الدخل ، دائرة الجمارك ، دائرة الاراضي والمساحة ، دائرة العملة ، مكتب الحبوب ، دائرة حارس املاك العدو) .

٤ - وزارة الاقتصاد الوطني :

(دائرة الاحصاءات العامة ، دائرة الاستيراد والتصدير ، دائرة تسجيل العلامات التجارية ، دائرة جمعيات التعاون ، دائرة المعادن ، مراقبة الشركات ذوات الامتياز) .

٥ - وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية :

١ - (الوضع الحالي لوزارة الصحة) .

ب - (الشؤون الاجتماعية ، تحسين احوال القرى) يتولى الاشراف عليها وكيل وزارة .

٦ - وزارة الخارجية :

١ - (الوضع الحالي ، مكتب الارتباط الخارجي) .

ب - (المطبوعات ، الاذاعة ، السياحة) يتولى الاشراف عليها وكيل وزارة .

٧ - وزارة التربية والتعليم :

(الوضع الحالي) .

٨ - وزارة الزراعة :

(الوضع الحالي ، دائرة المراعي) .

٩ - وزارة الاشغال العامة :

(الوضع الحالي ، دائرة الري) :

١٠ - وزارة المواصلات :

(دائرة البرق والبرق والهاتف ، دائرة الطيران المدني ، دائرة السكك الحديدية ، سلطة ميناء العقبة) :

١١ - وزارة الدفاع :

(الوضع الحالي) :

هكذا من الأشهر

١٢ - وزارة الانشاء والتعمير .

(شؤون وكالة الاغاثة)

المادة ٣ - يلغى كل نظام يخالف احكام هذا النظام .

١٩٥٦/٣/١٣

الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد خلوصي الخيري	وزير العدلية والدفاع فلاح المدادحة	رئيس الوزراء ووزير الداخلية سمير الرفاعي
وزير الخارجية حسين فخري الخالدي	وزير المالية هاشم الجبوسي	وزير التجارة والانشاء والتعمير انسطاس حنايا
وزير المعارف والزراعة ضيف الله الحمود	وزير برق والبريد والطيران المدني ووزير الاشغال العامة (بالوكالة) سابا العكشة	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية مصطفى خليفة

oooooo

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٦
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية طولكرم لسنة ١٩٥٦

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - اسم النظام

يسمى هذا النظام (نظام بلدية طولكرم لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - الاصطلاحات

تكون للالفاظ والمعارف التساوية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها فيما يلي الا اذا دلت
القرينة على غير ذلك :

١ - المجلس - مجلس بلدية طولكرم :

٢ - رئيس البلدية - رئيس بلدية طولكرم :

٣ - موظف البلدية - أي من يوفيه رئيس البلدية خطياً بتأمين مراعاة هذا النظام :

٤ - منطقة البلدية - منطقة بلدية طولكرم .

٥ - البائع المتجول - أ - كل شخص يبيع أو يعرض للبيع أية بضاعة أو سلع أو مواد تجارية أو يتعاطى
حرفة يدوية أو يعرض مصنوعاته اليدوية للبيع في أي شارع أو مكان عام
بدون أن يكون في محل ثابت .ب - كل شخص يتجول من مكان إلى آخر أو إلى دور ومنازل الآخرين حاملاً
السلع أو البضائع أو المواد التجارية سواء بنفسه أو بواسطة عربية أو بأية واسطة
أخرى ، للبيع أو يتعاطى حرفة يدوية أو يعرض مصنوعاته اليدوية للبيع .٦ - العتال - أي شخص يعمل السلع مهما كان نوعها أو ينقلها من مكان إلى مكان آخر بنفسه أو بواسطة
عربة نقل أو بساية وسيلة أخرى ، خلاف المركبة التي تدار بالقوة الميكانيكية ويتقاضى اجرة
مقابل ذلك .٧ - عربة النقل - أية عربة يد أو عجلة يد أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار باليد أو تجرها
الخيوانات والتي لا تدار بالقوة الميكانيكية ، وتستعمل في نقل السلع مهما كان نوعها .

الفصل الأول

اصحاب الرخص المتجولون

المادة ٣ - منع تعاطي بعض الحرف بالتجول بدون رخصة

لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية وحفر الاختام والتصوير وبيع الصحف او بيع
السلع والبضائع بالتجول والمداواة ضمن منطقة البلدية، الا اذا كان حائزاً على رخصة تجيز له ذلك صادرة
من المجلس بمقتضى هذا النظام .

المادة ٤ - صلاحية تجديد عدد الرخص

يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥ - للمجلس ان يفرض بعض الشروط

يجوز للمجلس ان يحدد عمل أي شخص يتعاطى أية حرفة من الحرف المذكورة في المادة (٣) من
هذا النظام ويحمل رخصة بذلك بمقتضى هذا النظام ، في أي حي أو احياء معينة ، وان يعين الشروط التي
يجوز لحامل الرخصة ان يتعاطى حرفة بمقتضاها في ذلك الحي أو تلك الاحياء .

المادة ٦ - توقيف العمل بالرخص

يجوز للمجلس او للمأمور المفوض منه كتابة ، ان يوقف العمل بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل
من النظام و/او ان يسترد اذا تخلف حامل الرخصة عن مراعاة أي شرط من الشروط المشار إليها في المادة
(٥) من هذا النظام .

هكذا من المأهول

المادة ٧ - مدة العمل بالرخصة

يعمل بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا النظام من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يليه . ويشترط في ذلك انه اذا صدرت الرخصة لصاحب الحرفة لمزاولة حرفته بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول ، يستوفي نصف الرسم لمعين بالمادة الثامنة من هذا النظام .

المادة ٨ - الرسوم

يستوفي المجلس رسوم الرخصة المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام .

فلس	
٢٥٠	أ - رخصة ماسح الاحذية
٥٠٠	ب - المصور
٢٥٠	ج - رخصة بائع الصحف
٧٥٠	د - رخصة البائع المتجول بعربة
٥٠٠	هـ - رخصة البائع المتجول بدون عربة

المادة ٩ - لوحات النمر

أ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا النظام ان يضع لوحة نمر معدنية مصنوعة حسب الشكل والصنف الذي يقرره المجلس في مكان ظاهر يعينه المجلس المذكور .

ب - يستوفي المجلس بالاضافة الى رسم الرخصة رسماً قدره مائة وخمسون فلساً عن لوحة النمر المعدنية عن كل حرفة من الحرف المذكورة في المادة (٨) اعلاه .

المادة ١٠ - العقوبات

كل من خالف اي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير اردنية ، ويغرم بالاضافة الى ذلك ضعف رسم الرخصة اذا كان تعاطى عمله بدون رخصة .

الفصل الثاني

ترخيص ومراقبة العتالين وعربات النقل

المادة ١١ - أ - يحظر على اي شخص ان يتعاطى حرفة العتالة او ان يتخذها عملاً له او يتظاهر بمظهر العتال ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تميز له تعاطى هذه الحرفة صادرة بمقتضى هذا النظام .

ب - يحظر على اي شخص سواء كان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة أم لم يكن ان يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته ما لم يكن حائزاً على رخصة تميز له استعمال عربة نقل صادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ١٢ - أ - يقدم طلب الحصول على الرخصة بمقتضى المادة (١١) من هذا النظام الى رئيس البلدية الذي يحق له ان يوافق على الطلب ويمنح الرخصة طبقاً للشروط التي يستصوبها او يرفض منحها دون بيان

اية اسباب .

٢ - لا تمنح رخصة عتال او رخصة عربة نقل لأي شخص الا اذا كان قد بلغ السنة السادسة عشرة من عمره .

٣ - توقع الرخصة بامضاء رئيس البلدية او ممثله المفوض حسب الاصول .

المادة ١٣ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً بمقتضى هذا النظام .

المادة ١٤ - أ - يعمل بالرخصة الممنوحة بمقتضى هذا النظام اعتباراً من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار التالي ، ولا يجوز تحويلها لآخر ويترتب على حامل الرخصة في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله . ان يحمل رخصته وان يبرزها لاي مأمور شرطة او موظف بلدية لدى الطلب .

٢ - يجوز لرئيس البلدية ان يسحب اية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام دون بيان الاسباب .

المادة ١٥ - يستوفي المجلس رسماً قدره خمسين فلساً عن رخصة العتالة وسبعين فلساً عن رخصة عربة النقل . ويشترط في ذلك انه اذا منحت الرخصة لمزاولة العمل بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول من اية سنة فيستوفي نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

المادة ١٦ - أ - يترتب على حامل رخصة العتالة ، بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١١) من هذا النظام ان يعلق بصورة مرتبة فوق رفق (كوع) يده اليسرى لوحة نمر يزوده بها المجلس في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله .

ب - يترتب على حامل رخصة عربة النقل الصادرة بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (١١) المذكورة ان يستحصل على لوحة نمر من المجلس وان يضعها في محل ظاهر من العربة .

المادة ١٧ - أ - يستوفي رسم قدره مائة وخمسون فلساً عن لوحة النمر المشار اليها في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٦) .

٢ - تبقى لوحة النمر المذكورة ملكاً للمجلس وتعاد اليه بعد انتهاء اجل الرخصة الممنوحة بمقتضى الفقرة (أ) و (ب) من المادة (١١) .

المادة ١٨ - يقتضي على كل شخص يتولى عربة نقل ان يرتب السلع الموضوعة في العربة بشكل لا تبرز منه عن اطراف العربة بما يزيد عن خمسين سنتيمتراً من اي جانب من جانبيها ، او متراً واحداً من الجهة الامامية او الخلفية .

المادة ١٩ - يجوز لرئيس البلدية ان يطلب ان تصنع عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي يقرها المجلس وتعرض تفاصيلها في دائرة البلدية .

المادة ٢٠ - يحظر على اي شخص ان يضع عربة او يتسبب في وضعها على رصيف اي شارع او ان يقف او ان يتسبب في ايقافها على رصيف اي شارع .

المادة ٢١ - يحظر على اي شخص يتولى عربة نقل ان يتعاطى عمله :

أ - في اي طريق ، او

ب - في اي قسم من منطقة البلدية قد يعينه المجلس ، من وقت لآخر ، باعلان يصدره ويعلنه في دائرة البلدية ، انه منطقة محصورة على الاشخاص الذين يتولون عربات نقل لتعاطي اعمالهم فيها .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٢ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يوقف عربته أو يتسبب في إيقافها ضمن اثني عشر متراً من آخر موقف معد للسيارات أو الرجبات المقررة لوقوفها فيها ، أو ضمن عشرة أمتار من منعطف أي شارع أو في أي منزلة أو حديقة بلدية .

المادة ٢٣ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يركب العربة أو أن يسمح لأي شخص آخر بركوبها .

المادة ٢٤ - يترتب على أي شخص يتولى عربة نقل أن يبقى العربة في الجهة اليمنى من الطريق وقريباً من حجارة الرصيف

المادة ٢٥ - يترتب على كل شخص يتولى عربة نقل الذي استعماله العربة أن يقيمها في الجهة اليمنى من الطريق وقريباً من حجارة الرصيف ، ويترتب عليه مصادرة السير بلا توقف ما لم يمنع من جراء حركة المرور أو لسبب آخر لا يمكن تلافيه من السير دون توقف .

ويشترط في ذلك أن لا تخطر أحكام هذه المادة توقيف العربة مدة من الزمن لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة من أجل التفتيش أو التفريغ .

المادة ٢٦ - يجوز للمجانس أن يبين أماكن أوقوف العربات ويترتب عليه أن يبين بإعلان يعاق في مكان الوقوف عدد العربات المسموح لها بالوقوف في أي وقف في الأماكن المخصصة لها ومع مراعاة أحكام المادة (٢٢) يحظر على أي عتال أن يوقف أية عربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك .

المادة ٢٧ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل مرخص بمقتضى هذا النظام أن يترك عربته واقفة في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية بدون عناية .

المادة ٢٨ - يجوز لرئيس البلدية أو أي مأمور شرطة ، أو أي موظف بلدية أن يأمر بنقل أية عربة نقل تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لأحكام هذا النظام .

المادة ٢٩ - كل من خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنائير أردنية علاوة على الرسم المنصوص عليه في المادة (١٥) من هذا النظام :

المادة ٣٠ - يعتبر الشخص أنه ارتكب فعلاً من الأفعال المخالفة لأي حكم من أحكام هذا النظام إذا كان قد أتى ذلك الفعل بنفسه أو بواسطة خادمه أو وكيله ، أو إذا كان قد أذن أي شخص في اتبانه ، سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه أم لم يكن .

١٩٥٦/٣/١٤

الحسين بن طهول

وزير الاقتصاد	وزير العدلية والدفاع	رئيس الوزراء
خلوصي الحبري	فلاح المدادحة	مدير الداخلية
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الخارجية	وزير المالية
مصطفى خليفة	حسين فخري الخالدي	هاشم الجبوسي
وزير المعارف والزراعة	وزير البريد والبريد والطيران المدني	وزير الأشغال العامة (بالوكالة)
سليم العكشة	سليم العكشة	سليم العكشة

نقطة العدل سكر (مملكة الأردنية الهاشمية)

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨ تأمر بوضع اللائحة التالية :

١ - نظام بيع الأغنام والمواشي والحيوانات في عمان لسنة ١٩٥٦ .

٢ - نظام رسوم مبالغ امانة العاصمة لسنة ١٩٥٦ :

٣ - نظام رسوم بيع الخضار والفواكه في مدينة عمان لسنة ١٩٥٦ .

٤ - نظام القبان في منطقة العاصمة لسنة ١٩٥٦ .

١٩٥٦/٣/٢٨

الحسين بن طهول

وزير الاقتصاد	وزير العدلية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير الداخلية
خلوصي الحبري	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي
وزير الخارجية	وزير المالية	وزير التجارة والانشاء والتعمير
حسين فخري الخالدي	هاشم الجبوسي	انستاس حنايا
وزير المعارف والزراعة	وزير البريد والبريد والطيران المدني	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية
ضيف الله الحمود	وزير الأشغال العامة (بالوكالة)	مصطفى خليفة
	سليم العكشة	

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام بيع الأغنام والمواشي والحيوانات في عمان لسنة ١٩٥٦

صادر عن مجلس امانة العاصمة استناداً الى الصلاحية الممنوحة له بمقتضى المادة (٤١)

من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بيع الأغنام والمواشي والحيوانات في مدينة عمان ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٦ :

٢ - لا يجوز لأحد ما أن يبيع مواشي أو حيوانات الا ضمن السوق المخصصة من قبل مجلس امانة العاصمة لهذه الغاية :

٣ - تستوفي امانة العاصمة - من المشتري رسماً مقداره ثلاثة في المئة من ثمن كل حيوان لا يبيع - كالتالي والبالغ والحمير - وبيع في السوق المذكورة أو في أي مكان آخر ضمن منطقة الامانة ، اما الحيوانات الاخرى المعدة للذبح فيستوفي عنها الرسوم التالية :-

فلس

٢٥٠	عن كل رأس من الابل الكبيرة .
١٥٠	عن كل رأس من الابل الصغيرة الذي لا تتجاوز الستين من العمر .
٢٥٠	عن كل رأس من البقر الكبير .
١٥٠	عن كل رأس من البقر الصغير الذي لا تتجاوز الستين من العمر .
٥٠	عن كل رأس من الضأن الكبير .
٣٠	عن كل رأس من الضأن الصغير الذي لا يتجاوز السنة من العمر .
٤٠	عن كل رأس من الماعز الكبير .
٢٠	عن كل رأس من الماعز الصغير الذي لا يتجاوز السنة من العمر .
٢٥٠	عن كل رأس من الخنزير .

٤ - لدى مبادلة حيوان بآخر من نفس النوع يستوفي نفس الرسم المعين بمقتضى هذا النظام من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين المقدرة .

٥ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٦ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

٥٥٥٥٥٥

نظام (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم مسليخ امانة العاصمة لسنة ١٩٥٦
صادر عن مجلس امانة العاصمة استناداً الى الصلاحية المخولة له بمقتضى المادة (٤١)
من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام رسوم مسليخ امانة العاصمة ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٦ .

٢ - يستوفي مجلس الامانة عن الحيوانات التي تذب في المسليخ الرسوم التالية :

للس	دينار
١٨٥ - ١	عن كل رأس من الضأن او الماعز
١١٠	عن كل رأس من الحمل او الجدي
٦٠	١ عن كل رأس من البقر
٥٧٠	١ عن كل رأس من الابل او الجاموس
٦٠	١ عن كل رأس من الخنزير

ب - ١٠ - من كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد الى منطقة الامانة من اي جهة اخرى في المملكة مقابل الكشف الطبي عليها .

ج - ٢ - عن كل رأس من الابقار التي تحفظ في ثلاجة المسليخ بسبب مرضها عن المدة المقررة طبياً

٣ - على جميع مستوردي اللحوم الطازجة او المصنعة محلياً الواردة الى منطقة الامانة من اي جهة اخرى في المملكة ان يعرضها على طبيب بيطري الامانة خلال وصولها وقبل التصرف فيها للتثبت من صلاحيتها ومجهتها بمقتضى المسليخ الرسمي .

٤ - يحظر ذبح الحيوانات خارج مسليخ الامانة .

٥ - يحق للطبيب البيطري مصادرة لحوم الحيوانات التي تذب خارج المسليخ وتوزيعها على المستشفيات في حالة صلاحيتها او حرقها اذا كانت غير صالحة :

٦ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٧ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

٥٥٥٥٥٥

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم بيع الخضار والفواكه في مدينة عمان لسنة ١٩٥٦

نظام صادر عن مجلس امانة العاصمة بالاستناد للمادة (٤١)

من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

١ - يسمى هذا النظام نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع في مدينة عمان ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٦

٢ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع الخضار والفواكه بالجملة الا في السوق للمدينة لهذه الغاية من قبل مجلس امانة العاصمة .

٣ - يستوفي مجلس امانة العاصمة من البائع عما يباع من الخضار والفواكه الطازجة في السوق المذكورة رسم قدره اربعة في المائة من بدل المبيع شريطة لا يستوفي هذا الرسم عن نفس المواد الا مرة واحدة .

٤ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بقانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٥ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

٥٥٥٥٥٥

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦

نظام القبان في منطقة العاصمة

نظام صادر عن مجلس امانة العاصمة بالاستناد للمادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

١ - يطلق على هذا النظام (نظام القبان لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٦ .

٢ - كل ما يباع بالجملة في الاسواق العامة خارج الدكاكين والمستودعات من المواد التالية :

أ - الحبوب والقطاني حب ومجروش :

القمح ، الشعير ، الدرة بانواعها ، الكرنس ، السمسم ، العدس ، الحمص ، الفول ، البرغل ، الفريكة
الترمس ، التبن :